الى دراسات عديدة . ولكننا نستطيع ان نستنتج منها عدة امور ارادت الحكومة الاسرائيلية اخفاءها لتبرير عدوانها الاساسي (قيام اسرائيل) واعتداءاتها الثانوية (حرب حزيران مثلا) عن الرأي العام العالمي . وهي :

١ ــ دور اسرائيل في المنطقة العربية . وهو يتمثل في اتجاهين : أ) تبعيتها للامبريالية العالمية مع الاحتفاظ « باستقلالها » النسبي في التحرك العسكري لخدمة الاهداف الاستراتيجية السياسية المشتركة . ب) اداة تنفيذ لمخططات الامبريالية العالمية وفي طليعتها الولايات المتحدة الاميركية لقمع اي تحرك شعبي عربي ــ فلسطيني مسلح لتحرير الارض والانسان . بالاضافة الى ضرب الحركة الوطنية العربية التي بدأت تحقق بعض المنجزات الاجتماعية وتفرض بعض المكتسبات الديمقراطية .

٢ ــ التهويل بالخطر العربي وجعله الخطر الاساسي ، والتناقض الرئيسي للجماهير اليهودية في فلسطين . وذلك لتحقيق هدف داخلي ، وهو تحويل اي امكانية لبروز تناقض طبقي بين الجماهير اليهودية (وخاصة اليهود الشرقيين) والمؤسسات الصهيونية . وتمييع ذلك التناقض وصهره في اتجاه واحد : احتلال المزيد والمزيد من الاراضي الجديدة، تحت شعار بان الاحتلال هو الحل الوحيد لفك تناقضات الدولة الاسرائيلية والطريق الوحيد للخروج من أزمات النظام الرأسمالي الصهيوني ــ الاستيطاني .

٣ ــ من الواضح جدا بأن اسرائيل كانت تعاني قبل العام ١٩٦٧ أزمة اقتصادية خانقة تتمثل في : ١) نقص كبير في كمية المعونات والتبرعات من الصهيونية والدول الرأسمالية الامبريالية . ٢) ازدياد عدد العاطلين عن العمل . ٣) العجز الفاضح في الميزان التجاري . ٤) تدهور الاوضاع الاقتصادية في مجمل القطاعات الانتاجية الاسرائيلية بسبب فقدان السوق الاستهلاكية من جهة ونقص المواد الخام للتحويل الصناعي المتقدم والتطوير الاقتصادي .

٤ ــ لقد نشرت صحيفة الجلوبو الايطالية تقريرا صادرا عن حاكم بنك اسرائيل دافيد هوروفيتز ، ورد فيه بالارقام مدى العجز الاسرائيلي طوال عامي ١٩٦٣ ــ ١٩٦٤ ، يقول : بلغ العجز في الميزان التجاري عام ١٩٦٤ ما يزيد على ٣٤١ مليونا من الدولارات مقابل ٢٢٥ مليونا عام ١٩٦٣ اي بزيادة ٢٤ ٪ . وايضا بلغ عجز اسرائيل في ميزان المدفوعات ٥٨٠ مليونا بزيادة ١٧٠ مليونا عام ١٩٦٣ . هذا بالرغم من « المساعدات » الالمانية الغربية لاسرائيل والتي بلغت طيلة اعوام ١٩٥٠ ــ ١٩٦٤ ما يزيد على ٢٤ مليار مارك مع الوعد باستمرار دفع ١٦ مليار مارك لسنوات ١٩٦٥ ــ ١٩٧٥(٤٢).

وأعلن وزير العمل الاسرائيلي في تقريره عن البطالة امام الكنيست في ٩ أيار ١٩٦٦ ما يلي : « هناك ظواهر واضحة لوجود بطالة وتدهور اقتصادي ، خاصة في بعض مناطق الاعمار . وقد شكلت لجنة وزارية لوضع التوصيات اللازمة لمواجهة الحالة »(٤٣). وبعد صدور التقرير منعت الحكومة الاسرائيلية تداوله . الا ان الذي كشف حقيقة الوضع الاقتصادي في اسرائيل هو الخلاف الذي حصل في اذار ١٩٦٧ بين أطراف الاتحاد الصهيوني البريطاني بسبب رفض مجلة « الجويش اوبزرفر » التي يصدرها الاتحاد في لندن ، نشر مقالة لمراسل المجلة في القدس حول تفشي البطالة في اسرائيل ، استنادا الى أرقام استقاها المراسل من مدير «لجنة الطاقة البشرية» في اسرائيل هانوف سميث. كما ان رئيس الحكومة الاسرائيلية اعترف امام اعضاء الكنيست ، بان حماسة اليهود قد خفت بالنسبة لاسرائيل وبان ذلك أثر تأثيرا ملحوظا على كمية التبرعات المرسلة الى صندوق الدولة اليهودية . ويتابع اشكول بان ذلك الحماس عاد من جديد بعد حرب ٥ حزيران التي كلفت اسرائيل ٧٥٠ مليون دولار ، غطتها بسرعة تبرعات اليهود في العالم التي بلغت ٣٥٠ مليون دولار فقط ابتداء من شهر حزيران الى ايلول ١٩٦٧ ، عدا